التعدي واللزوم في الأفعال:

الفعل اللازم:هو الذي يكتفي بفاعله ولا يحتاج إلى مفعول به، نحو: قام زيد. و**الفعل المتعدي:** هو الفعل الذي لا يكتفي بفاعله ويحتاج إلى مفعول به، نحو ضرب زيد أخاه. والحاجة وعدمها تعرف بتمام المعنى الذي يعرف بحسن السكوت على الفاعل؛ إذ حسن السكوت عليه يدل على تمام المعنى وعلى أن الفعل لازم، فإن لم يحسن السكوت على الفاعل حكم على الفعل بأنه متعد. ومن العلامات التي وضعها النحاة لتمييز اللازم من المتعدي: صحة اتصال ضمير المفعول به بالفعل، ومجيء اسم مفعول تامٍّ منه، نحو الحصان ركبتُهُ وهو مركوبٌ،واللازم لا يجيء منه ذلك إلا بمجيء حرف الجرّ معه نحو الكرسيَّ جلستُ عليه وهو مجلوسٌ عليه. وجعلوا للازم علامات يُستدلّ عليه بها، من هذه العلامات: كونه من أفعال السجايا، أو العوارض، أو يدلّ على نظافة، أو ضدها. وتقييد المتعدي بصحة دخول ضمير المفعول به يذكر لتجنب ضمير المفعول المطلق أو ضمير المصدر، فالأخير يصح دخوله على اللازم نحو: القيامُ قمتُهُ، والمتعدي نحو: الضربُ ضربْتُه زيدا. وثمة ضمير يخرج بتقييده بضمير المفعول به وهو ضمير الظرف، نحو: الطريقُ مشيْتُهُ، والنهارُ صمتُهُ.

أقسام الفعل المتعدي: الفعل المتعدي قسمان:

الأول: المتعدي بنفسه، نحو: كتبت الدرس، ويسمى مفعوله (المفعول الصريح)

الثاني: المتعدي بحرف الجر: نحو: ذهبت بك، ويسمى مفعوله بالمفعول (غير الصريح) .

أسباب تعدية الفعل:

أ- الهمزة: وهي الهمزة التي يتم إدخالها على الفعل لتعديته، فإذا كان لازماً تعدى إلى مفعول واحد، نحو كرم زيدٌ أكرم محمدٌ زيداً، وإذا كان متعدياً إلى واحد

تعدى إلى اثنين، نحو: أسكنَ الله آدم الجنة أصلها (سكن آدم الجنة)، وإذا كان متعدياً إلى مفعولين تعدى إلى ثلاثة، كما في باب (أعلمَ وأرى) علم الرجلُ الحق منتصراً أعلم اللهُ الرجلَ الحق منتصراً، ومما ينتبه إليه أن هناك همزات لا يحقق دخولها تعدية للفعل، فليس كل همزة للتعدية، إذ منها للاستفام، نحو: أقام زيد؟ ، ومنها للسلب، نحو: أطَقْتُ العملَ، أي لم أتحملْه، فالفعل متعدٍ قبل دخولها، فتقول: طِقْتُ العملَ، أي تحملْتُه، ومنه قوله تعالى:(**وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ**)، فـ (يُطيقونه) مضارع (أطاق)، ومثله عَذَرَ وأعْذَرَ. فـ (عذر) أعطى العذر، و(أعذر) أزال العذرَ، ولهذا يقال وقد أعذر من أنذر بفتح الهمزة.

ب . التضعيف: وهو سبب يتحقق بتضعيف عين الفعل، نحو: كرَّمْتُ زيداً، فالفعل (كَرُمَ) كان لازما قبل التضعيف، فتقول: كرُم زيد.

ج . حرف الجر: نحو: ذهب زيد بك .

المفعول به

المفعول به: هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل، وحكمه النصب .

وقوله: (اسم) يخرج الفعل والحرف، والاسم بكل تقسيماته يدخل في حد المفعول به، فيمكن أن يأتي المفعول به جامدا ومشتقا ومعربا ومبنيا واسم ذات واسم معنى، (أي المصدر)، نحو: أكرمت الرجل والطالب وهذا الموظف وزيدا وتمنيت دوام النجاح له، و(دوام) مصدر صريح، ويمكن مجيء المصدر المؤول مفعولا به أيضا،: أحببت أن تنجح.

وكونه (يقع عليه فعل الفاعل) تمييز له؛ إذ يخرج الفاعل وغيره من المفاعيل، وأما قوله: (وحكمه النصب) فأراد منه أن المفعول به قد يأتي مجرورا، كقولك: ما شاهدت من أحد، فـ(أحد) اسم مجرور لفظا منصوب محلا على أنه مفعول به، فإن لم يكن منصوبا لفظا أو محلا فليس بمفعول به.

أقسام المفعول به: للمفعول به قسمان:

أ- المفعول الصريح : نحو: أكرمت زيدا فأكرمني، وكقوله تعالى:(**وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ**).

ب . المفعول غير الصريح: وله أربعة أقسام:

١ـــ المصـــــدر المـــــؤول: نحـــو:أحببـــت أن تقـــوم، وقولـــه تعـــالى: (**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**)

٢- الجملة المؤولة بمفرد: نحو: ظننتك تجتهد، ولم يحكم على (تجتهد) بأنها مصدر لعدم استقامة المعنى بتأويلها، فلا تقول: ظننتك اجتهادك .

٣ـ شبه الجملة المؤولة بمفرد: نحو: أمسكت بيدك، واشكر لزيد، وقوله تعالى:(**اشْكُرْ لِي**)

٤- المفعول به المنصوب بنزع الخافض: والخافض هو حرف الجر، إذ قد يسقط هذا الحرف فيتسلط الفعل على المفعول به مباشرة، نحو: ذهبت الشام، أي : إلى الشام، ونحو: قوله تعالى: (**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحوا بَقَرَةً**)، أي: بأن تذبحوا، بحذف الباء، ونحو قول الشاعر:

تَمرُّونَ الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إذَنْ حَرامُ

ناصب المفعول به :

ينتصب المفعول بما يأتي :

أ. الفعل: نحو: كتبت درسا .

ب . أشباه الفعل: وهي:

١. المصدر:

ونصبه للمفعول به يقع عند إضافته الى فاعله، نحو: إكرامك زيدا جميل، فإكرام: مبتدأ، وهو مضاف: والكاف ضمير متصل في محل جر مضاف إليه وهو فاعل المصدر، و(زيدا) مفعول به للمصدر، و(جميل): خبر، ونحو قوله تعالى:(**وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ**)، وينصِبُ المصدر مفعولا به إذا ناب مناب فعله، نحو: ضربا زيدا، أي اضربْ زيدا.

٢. المشتقات التي تجري مجرى فعلها :

وهي: اسم الفاعل الذي اشتق من فعل متعد، نحو: جاء زيد راكبا فرسا، وكقوله تعالى:(**مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ**)، واسم المفعول المشتق من فعل متعد لمفعولين، نحو: أمُعطَى زيدٌ كتابا، فالهمزة: حرف استفهام لا محل له من الإعراب، و(معطى) : مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة،(زيد) نائب فاعل سرمد الخبر، و(كتابا) مفعول به لاسم المفعول، والصفة المشتبهة، نحو: جاء زيد الحسنُ الوجهَ، بنصب (الوجه)، وصيغة المبالغة، نحو:(أقتال زيدٌ عدوَه) بنصب (عدوه) .

٣. اسم الفعل:

وذلك نحو: دَرَاكِ زيدا ، ونحو قوله تعالى: **(عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ)** لأنها بمعنى (الزموا أنفسَكم) .

حذف المفعول به وناصبه :

أ. حذف المفعول به :

يحذف المفعول به جوازا إذا دل عليه دليل، نحو قولك: (رأيت) لمن سألك: (هل رأيت زيدا)، ومنه قوله تعالى **(مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)**، والتقدير: (قلاك)، وحذف (الكاف) جوازا، وكقوله تعالى : **(إِ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَى)**، أي: (يخشى الله).

ب . حذف ناصب المفعول به :

١ـ حذفه جوازا: وهو ما يدل عليه دليل، كقولك: (كتابا) لمن سألك: ماذا قرأت؟، وكقوله تعالى: **(أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ)** والتقدير: تزعمونهم شركائي، فحُذِف المفعولان جوازا، ونحو قوله تعالى : **(مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا)**.

٢. حذفه وجوبا: ومواضع هذا الحذف ما يأتي:

٢. أ. في التحذير بإياك: نحو: (إياك والكذب)، فإن كان التحذير بغير (إياك) جاز ذكر الفعل، ففي قولك (نفسَكَ الشّرَّ) يجوز أن تقول (قِ نفسك الشر) .

٢ـ ب . الإغراء: ووجوب حذف عامل النصب هنا إذا كرر المغرى به، نحو: النجدة النجدة، وإذا عطف عليه، نحو: الصدق وكرم الخلق، فيحذف الناصب هنا وجوبا، فإن لم يكرر ولم يعطف عليه جاز حذفه وذكره، نحو: الصلاة جامعة، فيجوز أن تقول: انووا الصلاة جامعة، بإعراب الصلاة مفعولا به وجامعة حالا.

٢ . ج ـ الاختصاص :

والفعل المحذوف وجوبا في الاختصاص يقدر بـ (أعني) أو أخص، وثمة شروط لنصب المفعول على الاختصاص، منها :

٢ـ ج .١ـ أن يكون هذا المفعول بعد ضمير يراد بيانه، وذلك نحو: نحن المسلمين نسعى للفوز بالجنة، فالضمير (نحن) يحتاج الى مبين وقد بينه المفعول به (المسلمين) المنصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره (أخص)، فإذا كان الاسم المذكور بعد الضمير للإخبار عنه لا لبيانه لزم رفعه على أنه خبر، نحو قولك: نحن (المسلمون)، لمن يسألك: وأي أمة ستنتصر بإذن الله؟

٢ . ج . ٢ . يجب أن يكون المفعول به المنصوب على الاختصاص معرفا بـ (أل)، نحو : نحن العربَ لا ننتصر إلا بالإسلام، وقل نصب العلم على الاختصاص، كقول الراجز :

بِنَا ـ تَمِيماً ـ يُكْشَفُ الضَّبابُ

وكثر نصب المضاف الى العلم على الاختصاص، كقوله:

نحْنُ بَنِي ضَبّةَ أصحابُ الْجَمَلْ .

ولا يجوز نصب الاسم على الاختصاص، إذا كان نكرة أو ضميرا أو اسم إشارة، أو اسم موصول. وأكثر الضمائر التي ينصب بعدها الاسم على الاختصاص تكون للمتكلم، نحو: نحن، وأنا، نحو: أنا الطالبَ أفهمُ دروسي، ويمكن نصب (أيها)

و (أيتها) على الاختصاص، نحو: اللهُمَّ اغفرْ لنا أيَّتُها العصابةُ، و(أيتها): اسم مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره: أعني .

٢. د . في الاشتغال :

وذلك نحو : زيدا ضربته، فـ (ضربته) استوفى مفعوله، ولذا يعرب (زيدا) على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور وتقديره: (ضربت)، وجملة (ضربته) تفسيرية لا محل لها من الإعراب.ومنه قوله تعالى:(**وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ**)، بنصب (السماء).

٢ . هـ . في النعت المقطوع :

وهو النعت المقطوع عن منعوت مرفوع أو مجرور، فيعرب النعت: مفعولا به لفعل محذوف تقديره: أعني ، نحو: جاء زيدٌ الكريمَ، ومررت بزيدٍ الكريمَ بنصب الكريم.

تقديم المفعول به وتأخيره :

أولا تقديمه على الفاعل:

أ ـــ تقديمه وجوبا : والوجوب له مواضع ، منها:

١ـ إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول، نحو: ضرب غلامَه زيدٌ، ودخل الدارَ صاحبُها، ومنه قوله تعالى: (**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ**) بنصب (إبراهيم) ورفع(ربه). وعلة وجوب تقديمه لأن تقديم الفاعل سيتسبب بعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة، وسيتسبب بإيجاد لبس وهو يجب الأمن منه.

٢. إذا كان الفاعل محصورا بـ (إلا) أو بـ (إنما)، نحو : (ما أكرم زيدا إلا سعيدٌ) ونحو : (إنما أكرم زيدا سعيدٌ) ، فـ(زيدا) في المثالين مفعول به مقدم وجوبا، و (سعيد) فاعل وقد علمت في درس ماضٍ أن المحصور بـ (إلا) تسامح بعض النحويين في تقديمه والأولى تأخيره .

ب . تقديمه على الفاعل جوازا:

وهي المواضع التي خلت من مواضع وجوب تقديم الفاعل والمفعول أحدهما على الآخر، في نحو: كتب الدرسَ زيدٌ .

ثانيا : تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معا : وفي ذلك مواضع :

أ . مواضع وجوب تقديم المفعول عليهما : وهي كما يأتي :

١. إذا كان المفعول به اسم شرط، نحو: (من تضرب أضرب) ومنه قوله تعالى : **(وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ)**، فـ(مَن): اسم شرط مبني في محل نصب مفعول به مقدم وجوبا، (يضلل): فعل مضارع مجزوم بـ(مَن) وعلامة جزمه السكون وهو فعل الشرط، وحرك آخره بالكسر لالتقاء الساكنين، (الله) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، (فما) الفاء واقعة في جواب الشرط، (ما) نافية مهملة، (له) اللام: حرف جر، الهاء ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم، (من) حرف جر زائد، (هاد) اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على انه مبتدأ مؤخر وجوبا، وجملة (فما له من هاد) في محل جزم جواب الشرط، وتقديم المفعول به لأنه له الصدارة في الكلام .

٢. إذا كان المفعول به اسم استفهام، وهو مما يقدم لكونه له الصدارة في الكلام أيضا، نحو قوله تعالى:**(فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ)**، فـ(أي): اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به مقدم وجوبا

٣. إذا كان المفعول به مضافا إلى اسم شرط أو استفهام: نحو:كتابَ مَنْ تقرأ أقرأْ، ونحو:كتابَ مَنْ قرأْتَ؟ .

٤. إذا كان المفعول به (كم) الخبرية، أو (كأين) الخبرية أيضا، نحو: (كم كتابٍ قرأتُ) ونحو : (وكأين مِن علمٍ حويتَ)، فـ(كأين): خبرية مبنية في محل نصب مفعول به مقدم وجوبا، و(من) حرف جر، و(علم) : اسم مجرور، و(حويت): فعل وفاعل.وتقديم المفعول هنا لأن الأداتين لهما الصدارة في الكلام، ويلحق بهما الاسم المضاف إلى (كم) الخبرية، نحو:كتابَ كم مؤلفٍ قرأتَ.

٥ـ أن يقع الاسم مفعولا لفعل وقع جوابا لـ (أما)، نحو قوله تعالى: **(فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)** .

ثانيا :تقديم المفعول به على الفعل والفاعل جوازا: وهذا ما يقع عند انعدام مواضع تقديمه عليهما وجوبا، أو مواضع تقديم الفاعل على المفعول وجوبا، نحو عليا أكرمت، ونحو قوله تعالى: **(فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ)**.

المفعول المطلق

تعريفه :هو المصدر الذي ينتصب لتوكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده . وشرط المصدر أخرج غيره من المنصوبات التي لا يشترط فيها ذلك، ولهذا نجد النحاة يعبرون عنه بالمنصوب على المصدر، وهم لم يعربوا (كل) في قولك (مدحت زيدا كل المدح) مفعولا مطلقا مع أنها مضافة إلى مصدر، فهي عندهم نائب عن المفعول المطلق: ومما يشترط في هذا المصدر أن يكون من لفظ ناصبه، فتقول: مدحته مدحا، ومراعاة هذا الشرط تجعلنا نفرق بين إعراب (ضربتين) و(مرتين) في

قولينا (ضربت زيدا ضربتين) و (ضربت زيدا مرتين)، فـ(ضربتين): مفعول مطلق، و(مرتين) تمييز لأنه ليس من لفظ الفعل .

وسمي بالمفعول المطلق لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه فهو المفعول الحقيقي، لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه، ثم إن كل الأفعال تتعدى إليه سواء أكان الفعل لازما أم متعديا، فتقول قدم زيد قدوما، وضرب زيد ضربا، وسمي بالمصدر لأن الفعل يشتق منه على رأي البصريين، وحجتهم أن الفعل يدل على الحدث والزمن والمصدر يدل على الحدث، فلزم أن يكون الفعل فرعا من المصدر، لأن الفرع يتضمن الأصل وزيادة. وخالفهم في ذلك الكوفيون الذين يرون أن الأصل هو الفعل والمصدر مشتق منه، وذهب قوم إلى أن كُلاً من المصدر والفعل أصل، وليس أحدهما مشتقا من الآخر، وذهب قوم إلى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه وألفاظ الوصف مشتقة من الفعل.

أنواع المفعول المطلق:

أ ـ المؤكد لعامله : نحو : ضربت ضربا، وكقوله تعالى: **(كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا)**

ب . المبين لنوع عامله: ومن صوره :

١ـ أن يكون مضافا، نحو: اعملْ عملَ الصالحين، فـ (عمل) مفعول مطلق، والصالحين: مضاف إليه، ومنه قوله تعالى:**(فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ)**.

٢. أن يكون موصوفا: نحو: اضربْ ضربا شديدا، ومنه قوله تعالى:(**اذْكُرُوا اللَّـهَ ذِكْرًا كَثِيرًا**).

ج . **المبين لعددعامله:** نحو: ضربتُ ضربةً وضربت ضربتين ونحو قوله تعالى:(**فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ**).

النائب عن المفعول المطلق:

ذكر في تعريف المفعول المطلق اشتراط كونه مصدرا وكونه من لفظ عامله، ولهذا حكم على ما ينتصب محققا أنواعه وهو لم يحمل هذا الشرط بأنه نائب عن المفعول المطلق، أونائب عن المصدر، ومنه ما يأتي:

أ. الاسم المضافة إلى المصدر: ومن هذه الأسماء:

١ـ (كل)، كقوله تعالى:(**فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ**)، فـ(كل) نائب عن المصدر، و(الميل) مضاف إليه.

٢. (بعض): نحو: (ضربت زيدا بعضَ الضرب).

. ٣. (أي): كقوله تعالى: (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ)

ب . المصدر المرادف له: نحو : قعدت جلوسا، وفرحت جذلا.

ج . **اسم الإشارة:** نحو: ضربت زيدا ذلك الضربَ، فـ (ذلك) في محل نصب نائب عن المفعول المطلق، و(الضرب) بدل منصوب.

د . **ضمير المفعول المطلق:** نحو:(الضربُ ضربتُهُ زيدا) أي: ضربت الضرب، ومنه قوله تعالى: (**أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ**)، أي:لا أعذب هذا العذاب أحدا، فـ(أحدا) مفعول به ، والضمير في محل نصب نائب عن المفعول المطلق .

٥ـ عـدد المفعـول المطلـق: نحـو قولـه تعـالى:**(فَاجْلِـدُوهُمْ ثَمَـانِينَ جَلْـدَةً)** فـ(ثمـانين): نائـب عـن المفعـول المطلـق منصـوب بالياء، و(جلـدة) تمييـز منصـوب، ونحو: ضربته ثلاث ضربات .

وـ آلـة المفعـول المطلـق : نحـو: (ضـربته سـوطا) أي: ضـرب سـوط، و(رميته سهما).

عامل المفعول المطلق:

ناصب المفعول المطلق هو أحد ما يأتي :

أ. الفعل نحو: (ضربته ضربا) .

ب . المصدر: نحو: (ضرْبُك زيدا ضربا شديدا أزعجني)، فـ (ضرب): مبتدأ، و(الكـاف) فـي محـل جـر مضـاف إليـه، و(زيـداً) مفعـول بـه للمصـدر منصـوب، و (ضرباً) مفعول مطلق منصوب، وجملة (أزعجني) في محل رفع خبر للمبتدأ.

ج- ألفاظ الوصف: نحو: (جاء زيد ماشياً مشياً سريعاً)، و (ماشيا): حال، و فاعلـه ضـمير مسـتتر تقـديره هـو، و (مشـيا): مفعـول مطلـق، و (سـريعا): صـفة منصوبة. ومثله: (هذا درس مدروس دراسة وافية) ومثله: (أنت حذر حذرا شديدا) .

ملاحظـة: ألفاظ الوصف التي يحق لها نصب مفعول مطلق هي التي ذكرت، وأما أفعل التفضيل والصفة المشبهة فلا يحق لها ذلك كما يرى جمهور النحاة، وأجاز ابن هشام للصفة المشبهة أن تنصب المصدر، مستدلا بقول الشاعر:

وأُرانِي طَرِباً في إثْرِهِمْ طَرَبَ الوالِهِ أوْ كَالْمُخْتَبَلْ

وأجاز غيره ذلك في أفعل التفضيل مستدلا بقول الشاعر:

أمّا المُلوكُ فأنتَ اليومَ أَلْأَمُهُمْ لُؤْماً وأبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبّاخِ

فـ(طربَ) علـى رأي ابـن هشـام و (لؤمـا) علـى رأي غيره مفعولان مطلقان، وقد رأى جمهـور النحـويين أنهمـا منصـوبان بفعلـين محـذوفين والتقـدير: (تلـؤم لؤمـا) و(أطرب طربا).والذي أراه جواز ذلك فيهما لأن استبدالهما بالفعل في البيت لا يغير في المعنـى شيئا، فلو قيل: (أنـت تلـؤم لؤمـا) و (أنـا أطـرب طربـا)، تـرى هل يعدّون المصدرين غير مفعولين مطلقين، فما المانع من نصبه من الصفة المشبهة وأفعل التفضيل وكلاهما يجري مجرى فعله في العمل ؟

حذف عامل المفعول المطلق: وينقسم على ما يأتي:

أولا: الحذف الممنوع :

يمتنع حذف عامل المفعول المطلق إذا كان مؤكدا لعاملـه، لأن حذفه يؤدي إلـى إلغاء المعنى الذي يحققه ، فهو مؤكد لعاملة بذكرهما معا، فإذا قلت: ضربت ضربا امتنع حذف الفعل، لأن المصدر مؤكد لـه بما يتفقان بـه من معنـى، أما نحو: ضربا زيـدا فهـذا مـن بـاب حـذف الفعـل ونيابـة مصـدره عنـه، ولـيس حـذفا لعامـل المؤكـد، والدليل أن هذا المصدر يعمل عمل فعله، ففاعله ضمير مستتر تقديره (هو) و (زيدا) مفعول بـه لـ (ضربا) منصوب، أما المصدر المؤكد لعاملـه فهو لا عمل لـه، فقولك: (ضربا زيدا) لا تأكيد فيه، كما أن قولك: (اضرب زيدا)لا تأكيد فيـه، والمصدر هنا عوض عن فعله، فحذف لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض وحذفه واجب.

ثانيا : الحذف الواجب: ولهذا الحذف مواضع، منها:

وهو ما مثلنا له بقولنا: (ضربا زيدا)، ووجوب الحذف يأتي كما ذكر من عدم جواز الجمع بين العوض والمعوض، فالمصدر هنا عوض، فلما لم يجز قولك: (اضرب ضربا زيدا) حذف الفعل وناب عنه مصدره، ومثله قولك (سبحان الله)، ومنه قوله:

فصبْرًا في مَجالِ الْمَوتِ صَبْرًا فَمَا نَيْلُ الخُلُودِ بِمُسْتَطاعِ

ومواضع نيابة المفعول المطلق عن الفعل تتضح فيما يأتي:

١. إذا كان المفعول المطلق للأمر: نحو: ضربا زيدا، أي: اضربْ

٢. إذا كان المفعول المطلق للأمر والنهي معا: نحو: قياما لا قعودا، أي قم لا تقعد.

٣. إذا كان المفعول المطلق للدعاء، نحو: سقيا لك، أي : سقاك الله .

٤. إذا المفعول المطلق للاستفهام المقصود به التوبيخ، أتَوانِيَا وقد علاكَ الشَّيْبُ، أي: أتَتَوانَى وقد علاك الشيب، ومثله القول المشهور: أحَنَثًا وغِشّاً .

٥ـ إذا كان المفعول المطلق لفعل يقصد به الخبر، نحو: (أفعلُ وكرامةً) أي: وأكرمك ، والفعل (أفعلُ) للمضارع المتكلم .

٦ـ إذا وقع المفعول المطلق بعد (إما) التفصيلية: وشاهد هذا الحذف قوله تعالى:**(حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء)**، والتقدير: فإما تمنون منا، وإما تفدون فداءً.

٧. إذا قام التكرير مقام فعل المفعول المطلق الذي يعرب خبرا : نحو: زيد سيرا سيرا، أي: زيد يسير سيرا، فـ (زيد): مبتدأ، والخبر محذوف تقديره (يسير)، ووجب حذفه لقيام تكرير (سيرا) مقامه، و (سيرا) الأولى: مفعول مطلق منصوب، و (سيرا) الثانية: توكيد لفظي منصوب.

٨ـ إذا كان المفعول المطلق محصورا وفعله المحذوف يعرب خبرا: نحو: (ما زيد إلا سيرا) و(إنما زيد سيرا)، فخبر (زيد) في المثالين محذوف تقديره: (يسير)، و(سيرا) مفعول مطلق ينوب عنه.

٩. المفعول المطلق الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره: نحو: (له عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا)، فـ (عرفا) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: اعترف اعترافا، ولكون هذا المصدر هو المحتمل وحده في الجملة، وسمي بالمصدر المؤكد لنفسه، لأنه مؤكد للجملة التي قبله.

١٠. المفعول المطلق الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره: وهنا يتضح معنى المؤكد لنفسه، فالجملة هنا تحتمل المصدر وتحتمل غيره، ومثاله نحو: (أنتَ ابْني حَقًا)، والتقدير: أحقه حقا، والجملة هنا تحتمل احتمالين، الأول: أن قولك (أنت ابني) يحتمل أنْ يكون حقيقة، والثاني يحتمل أن يكون مجازا، وبمجيء المصدر هنا انتفى الاحتمال الثاني، إذ بقولك:(حقا) أَخْلَصْتَه للبُنُوَّةِ الحقيقية، ولهذا سمي هذا المصدر بالمؤكد لغيره. لأنه يؤكد انتفاء احتمال غيره.

١١ـــــــــ إذا قصـــــــــد بالمصـــــــــدر التشـــــــــبيه:

وكونه مصدرا قصد به التشبيه شرطان تجتمع معه شروط أخرى ليكون هذا المصدر منصوبا بفعل محذوف وجوبا، ومن هذه الشروط: أن يسبق المصدر بجملة، وأن تشتمل هذه الجملة على فاعل يكون لهذا المصدر نفسه، ومن شروطهم في هذا المصدر ان يشعر بالحدوث. ومثال المصدر الذي استوفى هذه الشروط مجتمعة: قولك: (لِزيدٍ ضرْبٌ ضَرْبَ الملوكِ)، فـ(ضرب الملوك): مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره: (يضرب)، وفقدان أي شرط مما ذكر يمنع انتصابه على المفعولية المطلقة، واشتراطهم المصدرية أخرج اسم الذات الذي استوفى الشروط الأخرى إلا أنه ليس بمصدر نحو: له يد يد أسد، فـ (يد) اسم ذات وليست مصدرا،

وشرط قصد التشبيه يخرج المصدر الذي لا يقصد به التشبيه، فلا ينتصب المصدر على المفعولية المطلقة في نحو: له ضربٌ ضربٌ شديدٌ ، وشرط السبق بالجملة أخرج المصدر الذي سبق بالمفرد نحو: ضربه ضرب الملوك، وشرط اشتمال الجملة على فاعل يكون للمصدر نفسه يخرج المصدر الذي ليس له فاعل ، ففي المثال : لِزيدٍ ضربٌ ضربَ الملوك، انتصب (ضرب الملوك)، لأن فاعل المصدر (ضرب) المرفوع هو الضمير المستتر في المصدر نفسه وتقديره (هو)، وهذا الضمير يعود إلى (زيد)، إذ هو الفاعل في المعنى، أما ماخلا من الفاعل كقولك: هذا بكاء بكاء الثكلى، وهذا صوت صوت حمار، فكلا المصدرين لا فاعل لهما.

وأما اشتراط الإشعار بالحدوث في المصدر فهو يخرج المصدر الذي يكون معبرا عن الكلمات الراسخة في المخلوق، فقولك (ضرب) حدث ويرى، وأما نحو (ذكاء) فهو راسخ وليس فعلا يرى، فلا يُشعِر بالحدوث، فلا ينتصب في نحو قولك: لـــــــــــه ذكـــــــــــاءٌ ذكـــــــــــاءُ الحكمـــــــــــاء.

وكل المصادر التي لم تستوفِ الشروط التي مرت يجب رفعها ولا يصح نصبها، وإعرابها على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، أو بدل مما قبلها أو نعت مؤول بمشتق بمعنى (مثل).

المفعول له

تعريفه: هو المصدر المنتصب لبيان علة العامل فيه والمشارك له في الوقت والفاعل نحو: قمت إكراما لزيد وكقوله تعالى: **(وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ)** ويسمى عند النحاة: مفعولا لأجله. ومفعولا من أجله أيضا.

شروطه :

لا يجوز انتصاب الاسم مفعولا لأجله إلا إذا استوفى شروطه فإن لم يستوفها وجب جره بـ (من) أو (في) أو (اللام) أو (الباء) وغيرها، وهي كما يأتي:

أ. أن يكون الاسم مصدرا:

فإن لم يكن مصدرا نحو قولك: (جئت للسمن) أو قولك: (وقفت للأسد) لم يجز نصبه، لأن (السمن) و (الأسد) ليسا مصدرين.

ب . أن يتحد المصدر مع العامل في الفاعل:

نحو قوله تعالى: **(يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)**، وكقوله صلى الله عليه وسلم: **(دخلتِ امرأةٌ النارَ في هرة)**، وكقول الشاعر:

وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْراكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

ففاعل (تعروني) هو (هزة)، وفاعل (ذكراك) هو ضمير مستتر تقديره (أنا) فلم يتحدا في الفاعل، مع أن المصدر (ذكراك) مبين للعلة.

ج . أن يتحد المصدر مع عامله في الوقت:

فلايجوز نصب المصدرفي قولك:جئت اليوم لإكرام زيد غداً،فالمجيء في وقت والإكرام في آخر فلزم جره.

د . أن يكون المصدر قلبيا :

أي أنه مشتق من أفعال منشؤها الحواس الباطنة وليست الأفعال المشعرة بالحدوث، ولهذا جر المصدر في قولك (جئت للقراءة) وقولك: (قمت للنوم)، وقوله

تعالى:(**وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ**)، أما التي منشؤها الحواس الباطنة فهي كالتعظيم والاحترام والخشية والخوف وغيرها، كقولك : قمت إجلالا.

ملاحظة:

اختلف النحاة في إلزام المفعول لأجله بهذه الشروط، ولهم في ذلك أربعة آراء:

الرأي الاول : يلزمه بالشروط جميعا، وعند افتقاد واحد منها في المصدر لزم جره.

الرأي الثاني: يلزم المفعول له بشرط المصدرية فقط؛ فلا اعتبار عنده بالشروط الثلاثة .

الرأي الثالث: يلزم المفعول له بالشروط الثلاثة متسلسلة ولا اعتبار لشرط القلبية للمصدر.

الرأي الرابع: لا يلزم بالشرط الثاني، أي لا يلزمه بالاتحاد مع الفعل في الفاعل، وهذا ما يتمسك به (ابن خروف) مستدلا بقوله تعالى (**هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا**)؛ **إذ** يرى الخوف والطمع في هذه الآية يكونان من العباد، والصحيح كما يقول الزمخشري أن الخوف والطمع معناها مع الفعل: يريكم البرق ليخيفكم ولأنه يطمع في طاعتكم.

ومما يجب الانتباه إليه أن النصب في المستوفي للشروط **جائز** وليس واجبا، فيجوز جره ونصبه .

صور المفعول له:

للمفعول لأجله ثلاث صور ، وكلها تجب فيها شروطه ، وهذه الصور كما يأتي :

الأولى : المجرد من (أل) و (الإضافة):

نحو : (قام زيد احتراما)، وهذه الصورة يجوز جر المفعول لأجله ونصبه على السواء، فتقول قمت للاحترام

الصورة الثانية : المحلى بـ(أل) :

نحو: ضربت ابني التأديب، ومنه قول الشاعر :

لا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عنِ الهَيْجاءِ وَلوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأعداءِ

فـ(التأديب) و (الجبن) كلاهما منصوب على المفعول له، وفي هذه الصورة يجوز الجر والنصب كما في المثال والشاهد، لكن الأكثر جره، فتقول (للتأديب) و (للجبن).

الصورة الثالثة: المضاف:

نحو : قمت احترامَ زيد، ومنه قول الشاعر :

وأَغْفِرُ عَوراءَ الكريمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا .

أي (ادخارا له)، والنصب والجر في المضاف جائزان على السواء، ومن شواهد انتصابه، قوله تعالى: **(يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)**.

تقديم المفعول له:

يجوز تقديم المفعول له على عامله سواء أكان مجرورا أم منصوبا، فنقول: (رغبة في العلم جئت) و (لرغبة في العلم جئت)، ومنه قول الشاعر:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إلى البِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

فـ(شوقا) مفعول لأجله مقدم على عامله (أطرب) .

المفعول فيه

تعريفه :

اسم مكان أو زمان متضمن معنى (في) وحكمه النصب، ويسمى بظرف الزمان أو المكان لأنه يدل على زمان أو مكان وقوع الحدث .

وشرط تضمنه معنى (في) يخرج أسماء الزمان أو المكان التي ذكرت في الجملة وهي لم تتضمن معناه، نحو: يوم الجمعة خير يوم طلعت الشمس، فـ(يوم) : مبتدأ مرفوع وهو مضاف و(الجمعة) مضاف إليه مجرور، و(خير): خبر مرفوع وهو مضاف و(يوم) مضاف إليه، و(طلعت) : فعل ماضي مبني على الفتح و(فيه) جار ومجرور متعلق بالفعل و(الشمس) فاعل مرفوع ، وجملة (طلعت فيه الشمس) في محل جر (صفة) لـ (يوم).

والقول بأن حكمه النصب إشارة إلى الظروف التي لا تأتي إلا مبنية نحو: متى وأين وأمس والآن وقطّ، وحيث وهنا والظرف المركب (صباح مساء) .

ناصب المفعول فيه:

العامل الذي ينصب المفعول فيه هو أحد ثلاثة، وهي :

أ **. المصدر**: نحو : ضربُك زيداً أمسِ مؤلم .

ب . الفعل : نحو: ضربت زيداً يوم الجمعة أمام المبنى .

ج . **ألفاظ الوصف** : نحو : أنا معطٍ زيداً كتاباً غداً هنا .

حذف ناصب المفعول فيه :

يحذف ناصبه جوازاً ووجوباً وكما يأتي :

أ . جوازاً: ويكون هذا الحذف سائغاً إذا دل على الناصب دليل، كقولك: (غدا) لمن يسألك متى تسافر؟

ب–وجوباً: ويكون هذا الحذف في المواضع الآتية :

١– إذا وقع الظرف صفه، نحو: مررت برجل عندك .

٢– إذا وقع الظرف خبراً، نحو: زيد بين الطلاب، أو كان زيد فوق المبنى .

٣– إذا وقع الظرف حالا، نحو: مررت بزيد عندك .

٤– إذا وقع الظرف صلة لموصول، نحو: مررت بالذي عندك .

٥– إذا وقع الظرف قبل فعل انشغل بضمير المفعول فيه، نحو: يوم الجمعة سافرت فيه.

وهذه المواضع الخمسة حذف العامل فيها وجوباً وتقديره كائن أو مستقر أو كان أو استقر بحسب ما يحتاجه المعنى والترتيب .

ملاحظة :

مواضع حذف العامل في المفعول فيه قال بها من لا يقبل أن يكون لشبه الجملة محل إعرابي، لكن من يقبل بذلك يجعل المحل الإعرابي للظرف، ففي قولك: مررت بزيد عندك، يعرب (عندك) شبه جملة في محل نصب حال، وفي قولك:

مررت برجل عندك، يعرب: صفه، وفي قولك: مررت بالذي عندك يعرب: صلة للموصول لا محل له من الإعراب، أما في قولك: زيد عندك فإعراب (عندك) خبر، أي أنهم لا يحتاجون إلى تقدير.

أقسام الظروف وقبولها للنصب :

أ- **ظرف الزمان** : وينقسم على قسمين :

١- **المبهم** : وسمي مبهما لأنه دل على قدر من الزمان غير معين، نحو: (أبد) و(أمد) و(حين) و(وقت) و(زمان) و(لحظة) و(ساعة) .

٢-**المختص**: وهو ما دل على وقت محدد ومخصص، وتخصيصه يقع بما يأتي:

أ- بالإضافة نحو: سافرت يوم الجمعة.

ب- بالوصف نحو: سرت يوماً طويلاً.

ج- بالعدد : نحو: سرت يومين.

والمبهم والمختص من أسماء الزمان يقبلان النصب على الظرفية، فتقول (ركضت وقتاً يومَ الجمعة) .

ب- ظرف المكان ، وينقسم على ثلاثة أقسام :

١- **المبهم** : ويشمل :

أ- المقادير، نحو: (ميل) و(فرسخ) و(غَلوة) و(باع).

ب- الجهات، نحو: (فوق) و(تحت) و(يمين) و(شمال) و(أمام) و(خلف) .

٢- مبهم ومختص:

وهذا شأن الظرف الذي يصاغ من مصدره، فهو يمكن مجيئه مبهماً، نحو: جلست مجلساً وقعدت مقعداً، كما يمكن مجيئه مختصاً، نحو: جلست مجلس زيد وقعدت مقعده، ونصب هذا القسم على الظرفية مقيد بشرط مفادُهُ أن يكون الظرف مصاغاً من لفظ مصدره، نحو: جلست مجلساً وقعدت مقعد زيد، فإذا جاء الظرف من غير لفظ مصدره امتنع نصبه وتعين جره بـ (في)، نحو: جلست في مرمى زيد، وقعدت في مجلس زيد؛ فلا يصح نصب (مرمى) و(مجلس) في المثالين، وإذا ورد نصب الظرف هنا أو في مثليهما يكون النصب شذوذاً، ولهذا حكم بالشذوذ على نصب (مقعد) و(مزجر) و(مناط) في قولهم:(هو منّي مقعدَ القابلةِ ومزجرَ الكلبِ ومناطَ الثريا)، والصحيح:(هو مني في مقعدِ القابلة وفي مزجرِ الكلب وفي مناط الثريا) لأن العامل في هذه المصادر ليس من ألفاظها.

ج- ظرف المكان المختص :

وذلك نحو: الشام، والبيت، والدار، وظروف المكان المختصة لا تقبل النصب بل يجب ذكر حروف الجر معها كما يعرف عند جمهور النحاة، أما مجيئها منصوبة في نحو: (ذهبت الشام) و(دخلت البيت) و(سكنت الدار) فقد كان للنحاة فيه أربعة آراء:

١- منصوبة على أنها مفعول فيه ظرف مكان شذوذاً .

٢- منصوبة بنزع الخافض، أي بإسقاط حرف الجر، والأصل ذهبت إلى الشام ودخلت في البيت وسكنت في الدار، فحذف حرف الجر وتسلط الفعل على الظرف فنصبه .

٣- منصوبة على أنها شبيهة بالمفعول به، لأنها جاء يعد فعل لازم، فلما لم يجز نصبها عندهم الظرفية لكونها مختصة جاز نصبها على الشبيه بالمفعول به.

٤- منصوبة على أنها مفعول به، وهو رأي من يرى أن الفعل تسلط على هذه الأسماء فوقع عليها فأعربت مفعولاً به.

التصرف في الظروف:

تنقسم ظروف الزمان والمكان من حيث تصرفها على قسمين:

أ-المتصرف:

وهو الظرف الذي يستعمل ظرفاً وغير ظرف، فتجده في جملة خبراً نحو:زيد عندك، ومبتدأ، نحو: شهر رمضان شهر كريم، أو تمييزاً، نحو: السنة أثنا عشر شهراً، ومثاله ظرفاً: قولك: سرت شهراً أو ليلاً أو يوماً.

ب- غير المتصرف: وهو نوعان:

١- ما يلازم النصب على الظرفية دائماً:

ومنها: (قط) و(عوض) و(بينا) و(بينما) و(إذا) و(ذات صباح) و(ذات ليلة) والظرف المركب(صباح مساء)، نحو: يزورنا صباح مساء.

٢- ما ينصب على الظرفية أو يجر بحرف الجر:

وهذه الظروف نحو: (قبل وبعد، وفوق وتحت ولدى ولدن ومتى وأين وهنا وثم بفتح الثاء. وحيث والآن) وحروف الجر التي يمكن أن تدخل عليها هي:(من وإلى وحتى ومذ ومنذ)، فتقول سافرت قبل الفجر ومن قبل الفجر.

ما ينوب عن الظرف:

ذكر أن المفعول فيه هو الاسم الدال على الزمان أو المكان المتضمن معنى (في)، لكن ثمة أسماء تأتي في جمل متضمنة معنى (في) لكنها لا تدل على الزمان أو المكان، ولهذا سميت بالنائب عن الظرف، وهي كما يأتي:

١- المضاف إلى الظرف، نحو: مشيت بعض النهار

٢- صفة الظرف ، نحو: وقفت طويلاً، أي: وقتاً طويلاً.

٣- اسم الإشارة: نحو: نمت هذه الليلة في البيت.

٤- العدد: نحو: سافرت ثلاثين يوماً.

٥- المصدر المتضمن معنى الظرف، نحو :جئتك صلاة الفجر، أي وقت صلاة الفجر.

إعراب(قبل) و(بعد).

والوقوف على إعرابهما يأتي من تعدده بحسب أحوالهما فهما من الظروف اللازمة الإضافة ولهذا يختلف الاعراب بحسب ذكر المضاف إليهما أو حذفه لفظاً أو معنى، وكما يأتي:

١- البناء على الضم: ويلزم ذلك فيهما إذا قطعتا عن الإضافة لفظاً لا معنى، بحيث يبقى المضاف إليه في النية والتقدير، كقوله تعالى: **(لِلَّـهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْـدُ)**،أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك، فـ (ذلك) مقدر وإن حذف لفظاً،فتعرب (قبل)و(بعد):ظرفين مبنيين على الضم في محل نصب.

٢. الجر:

وذلك عند وقوعهما بعد حرف الجر مع بقاء المضاف إليهما لفظاً ومعنى،كقولك:جاءني من بعدك.

٣. النصب:

وهذا ما يلزم فيهما عند قطعهما عن الإضافة لفظاً ومعنى لقصد التنكير،إذ المضاف إليه لا يقدر في المعنى، نحو: فعلت ذلك قبلاً،فالمضاف إليه غير معلوم أهو (يوم)أو(شهر) أو غيرهما،ومنه قوله:

فساغَ ليَ الشرابُ وكنْتُ قَبْلاً أكادُ أَغُصُّ بالماءِ الفُراتِ

المفعول معه :

تعريفه: فضلة منتصب بعد واو بمعنى(مع) مسبوقة بجملة.

ومن هذا التعريف نفهم أن هناك شروطاً يجب توافرها لنصب الاسم على المعية وهي ما يأتي:

١. أن يكون الاسم فضلة تستغني الجملة عنها:

وشرط الاستغناء عنها يشير إلى الفضلة التي لا يستغني عنها، فكلمة (لاعبين)في قوله تعالى: **(وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ)**لا يمكن الاستغناء عنها، مع أنها حال والحال فضلة، لأن حذفها يفسد المعنى، واشتراط كون المفعول معه فضلة يأتي من أن الاسم الواقع بعد الواو قد يكون عمدة، كما في

قولك: اشترك زيد وعلي، فلما كان المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه حكم على (علي) بأنه عمدة ويجب عطفه، فضلاً عن أن الفعل (اشترك)لا يقع إلا من متعدد، والمعية تمنع ذلك بجعل ما بعد الواو فضلة.

٢أن يكون ما قبل الواو جملة:

وهذا يمنع نصب ما بعد الواو التي ما قبلها مفرد، نحو: كل إنسان وعمله، فـ(عمل) معطوف على (كل)المبتدأ، والخبر محذوف تقديره مقترنان: فلم يجرِ العطف لأن ما قبل الواو مفرد.

٣. أن تكون (الواو) بمعنى (مع):

وهذا يخرج الواو التي تعينت للعطف، نحو: جاء زيد وعمر قبله، كما يخرج الواو التي تكون للحال، نحو: جاء زيد والشمس مشرقة.

ناصب المفعول معه:

ينتصب المفعول معه بالفعل أو شبهه،وانتصابه بالفعل نحو:سار زيد والجبلَ،والمقصود بشبه الفعل هو المصدر وألفاظ الوصف،وانتصابه بهما كقولك:أعجبني سيرك والجبلَ وقولك:وأنت ذاهب والليلَ

تقديم المفعول معه على ناصبه:

لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله، فلا يصح قولك: والجبلَ سرتُ، أما تقديمه على مصاحبه فأجازه ابن جني، ومن شواهده في جواز ذلك قول الشاعر:

جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبةً ونَميمةً * ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بِمُرْعَوِي**

أي يجوز عند ابن جني أن تقول (جاء والجبلَ زيد)، وهذا ما يمنعه جمهور النحويين ويحكمون على ما أورده من شواهد بأن الواو فيها للعطف وقدم للضرورة

حذف ناصب المفعول معه:

أجاز النحويون حذف عامل المفعول معه بعد (ما) الاستفهامية و (كيف)، وقد

استدلوا بما ورد من كلام الفصحاء، ومن ذلك قولهم (ما أنت وزيداً) و (كيف أنت وقصعةً من ثريد) بنصب (زيد) و (قصعة)، وقد انتصبا بفعل محذوف تقديره (تكون).

أحكام ما بعد الواو:

أ . وجوب النصب على المعية:

وهذا ما يحصل عندما يمتنع العطف، واستيفاء شروط النصب على المعية كقولك: رجع زيد والشمس، أو قولك: أكل زيد خبزاً وماء بارداً، ففي المثالين يمتنع العطف، لكن في المثال الأول ونحوه ينتصب ما بعد الواو بالفعل، أما المثال الثاني ونحوه فيلزم تقدير فعل يليق به، والتقدير فيه:أكل زيد خبزاً وشرب ماءً باردا، والواو عاطفة وليس للمعية ولهذا انتصب ما بعد الواو فيه ولم يعطف لأن المعنى يرفض ذلك، ومنه قوله تعالى: **(وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ)** أي اعتنقوا الإيمان، ومنه قولهم: لا تأكل السمك واللبن.

ب . وجوب العطف:

ويكون ذلك الوجوب إذا لم تستكمل شروط نصب الاسم على المعية، نحو: اشترك زيد وعلي،ونحو: أنت وعملُك، ونحو: جاء زيد ومحمد بعده.

ج . جواز الأمرين والنصب على المعية:

وهذا ما يحدث عندما يكون ما قبل الواو ضمير رفع متصلاً ظاهراً كان أو مستتراً من غير فاصل، نحو: جئت وزيداً، فهنا العطف على الضمير ضعيف ولهذا يرجح النصب على المعية، ومثله قولك: اذهب وزيداً، ويرجح بعض النحويين النصب على المعية إذا كان ما قبل الواو ضمير جر متصل، لأن العطف على

ضمير الجر المتصل عندهم لا يجوز إلا بتكرار حرف الجر، فلا يجوز عندهم، نحو: مررت بك وزيدٍ بجر(زيد)،والجائز عندهم: مررت بك وبزيد، فإن لم يتكرر حرف الجر رجحوا نصب ما بعد الواو على المعية فيقولون: مررت بك وزيداً، وغيرهم يجيز العطف على الضمير المجرور من غير شرط مستدلين بقراءة (الأرحام) مجرورة في قوله تعالى: (**وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ**)، وهي قراءة سبعية.

د . جواز الأمرين والعطف أولى:

وذلك في موضعين:

١ـ إذا كان ما قبل الواو ضمير رفع متصلاً وقد فصل بينه وبين الواو فاصل نحو: جئت أنا وزيدٌ أو جئت اليوم وزيدٌ، فالراجح العطف.

ب . إذا كان ما قبل الواو ضمير نصب متصلاً سواء أكان بينه وبين الواو فاصل أم لم يكن، نحو: أكرمتك وزيداً بنصب(زيد)عطفاً على (الكاف) وهو الأولى.

الحال :

الحال: اسم مشتق فضلة منصوب مفهم معنى (في)،نحو: جاء زيد مسرعاً، أي في إسراع، وجاء زيد يمشي، أي في مشي، ومعنى كونه(فضلة)لا يعني استغناء الجملة عنه وحذفه دائماً، فمن الجمل ما لا يصح حذفه فيها، نحو قوله تعالى: (**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ**)، وقوله تعالى: (**لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى**)، وقول الشاعر:

إنّما المَيْتَ مَنْ يَعِيشُ كَئيباً كَاسِفاً بَالُه قليلَ الرّجاءِ

ما يميز الحال عن غيره:

إن أهم ما يميز الحال عن غيره، هو صحة وقوعه جواباً لـ (كيف)، ووجه شبه الحال مع التمييز هو وجوب النصب، وتختلف معه في أن الحال مشتق والتمييز جامد، وأن الحال بمعنى(في) لكن التمييز بمعنى(من). وتشابه الحال مع الصفة في أن كليهما مشتق، لكنها تختلف معها في أن الحال متغير والصفة ثابتة، والحال لا تأتي إلا نكرة أما الصفة فتتبع موصوفها فإذا جاء معرفة تكون معرفة مثله. نحو: أكرمت زيداً المجتهد.

شروط الحال:

أ . أن تكون الحال متغيرة منتقلة لا ثابتة، نحو: جاء زيد راكباً فرساً، وطلعت الشمس صافية، وهي صفة غالبة في الحال، أي إنها لا تكون ملازمة لصاحبها، فإذا جاء زيد راكباً، فإنه يأتي مرةً أخرى ماشياً وإذا طلعت الشمس صافية في هذا اليوم فإنها ستطلع غير صافية في آخر، وقد تأتي الحال ثابتة وهذا قليل فيها. ، نحو قوله تعالى: **(أَنَزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً)** ونحو قولك: (دعوت الله سميعاً).

ب: أن تكون الحال نكرة:

فإذا جاءت معرفة أولت بنكرة، نحو: آمنت بالله وحده، فـ (وحده) تؤول بـ (منفرداً)، ونحو: (ادخلوا الأول فالأول)، أي: مرتبين، وقد أجاز بعض النحويين مجيء الحال معرفة، وهذا خلاف المشهور.

ج . أن تكون الحال مشتقة:

فإذا جاءت جامدة وجب تأويلها بمشتق، نحو: هجم عليٌ أسداً، أي:شجاعاً، لأن(أسداً)جامد، ونحو: بعتك الذهب يداً بيد، أي: متقابضين ونحو: دخل القوم رجلاً رجلاً، أي مترتبين.

أقسام الحال: للحال قسمان: هما:

أ. الحال المُؤسِّسَة:

وهو القسم الذي يكثر مجيء الحال عليه، وتسمى المبنية، لأنها تبين وتوضح صاحبها، وهي التي لا يفهم معناها بغير ذكرها، نحو:جاء زيد راكضاً، وكقوله تعالى:**(وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ)** .

ب . الحال المؤكدة:

وهي الحال التي يفهم معناها بغير ذكرها، فإذا ذكرت فللتوكيد،ومنها: قوله تعالى:**(وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً)** ، ومنها ما يؤكد صاحب الحال، نحو قوله تعالى: **(وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا)**، ومنها ما يؤكد مضمون جملة معلومة، نحو: هو الحق مُبِيناً،ومنها قول الشاعر:

أنا ابنُ دارَةَ مَعْرُوفاً بها نَسَبِي وهَلْ بِدارةَ يا لِلنّاسِ مِنْ عَارِ

مجيء الحال مصدراً:

كثر مجيء الحال مصدراً،وهو خلاف الأصل، نحو:طلع زيد بغتة،وقد أوله سيبويه بمشتق والتقدير: (باغتا)،وذهب الأخفس والمبرد إلى أنه منصوب لكونه مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره: يبغت بغتة، وإلى كونه مفعولاً مطلقاً ذهب الكوفيون أيضاً، لكنهم يرون ناصبه الفعل المذكور؛ لكون الفعل مرادفا للفظ فعله.

صاحب الحال:

أولاً: مواضـــــــــــــــــــــــــــــــــــعه:

يمكن لصاحب الحال أن يكون فاعلا، نحو: أقبل الرجل مسرعاً، ونائب فاعل، نحو: أُكِلَ التمرُ رطبا، وخبرا نحو قوله تعالى **(وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا)** ، ومبتدأ، نحو: النوم مبكراً مفيد، ومفعولا، نحو: أكلت التفاح ناضجاً، و(سرت الليل مظلماً) و(سرت والليل داجياً). ويكون معرفة في الغالب.

ثانيـــــــــــاً: تنكيـــــــــــــــر صـــــــــــــاحب الحـــــــــــال:

الغالب في صاحب الحال أن يكون معرفة، نحو: جاء الرجل مسرعاً، وإن نكر فهذا يلزم مجيء مسوغ معه، ومسوغات مجيئه نكرة ما يأتي:

أ- تقدم الحال على صاحبها:

وذلك نحو: جاء مسرعاً رجل ، ومنه قول الشاعر:

وبِالجسمِ مِنيّ بَيِّنَا لَوْ عَلِمْتِهِ * شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِي العيْنَ تَشْهَدِ**

ب- أن يسبق صاحب الحال بنفي أو نهي:

وذلك نحو: ما جاء رجل ماشياً، ومنه قول الشاعر:

لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلى الإحْجَامِ * يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمامِ .**

ج- أن يسبق باستفهام:

نحو: هل حضر رجلٌ مسرعاً،ومنه قول الشاعر:

يا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فترى لِنَفْسِكَ الغَدْرَ فِي إبْعادِهَا الأمَلا

د - أن يكون صاحب نكرة مخصصة بوصف أو بإضافة:

ومثال تخصصها بالوصف قولك جاء رجلٌ قويٌ مسرعاً، ومنه قوله تعالى: **(فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ)** أما تخصيص صاحب الحال النكرة بالإضافة فهو نحو: مررت بطالب علم مجتهدا، ومنه قوله تعالى: **(وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِين)** بنصب(سواءً).

هـ . أن تكون الحال جملةً مقترنةً بالواو:

وذلك نحو قولك: جاء رجلٌ وهو يضحك، ومنه قوله تعالى: **(أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا)**.

ملاحظة:

ورد قليلا مجيء الحال لصاحب نكرة ليس لها مسوغ، ومنه في الحديث الذي يصف إمامة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصحابة في مرض أصابه:(**فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا**)

تعدد الحال:

يجوز للحال أن يتعدد وإن كان صاحبه واحداً، نحو: جاء زيد ضاحكاً مسرعاً، وقد يكون تعدده بسبب تعدد أصحابه، فإذا كان المعنى ظاهراً أعيد كل حال إلى صاحبه، نحو: لقيت زيداً ماشياً وأنا في سيارتي، أما ما كان المعنى فيه غير واضح، فيعاد الحال الأول إلى الاسم الثاني ويعاد الحال الثاني إلى الاسم الأول، نحو: لقيت زيداً ماشياً راكباً، فـ(ماشياً) حال من (زيداً) و (راكباً) حال من التاء.

مجيء الحال جملة:

الإفراد أصل في الحال، ويجوز للجملة أن تقع حالا إذا حلت محل الإفراد، لكن صحة وقوعها حالاً يلزم مجيئها محتوية على رابط، والرابط أحد أمرين مما يأتي:

أ- الضمير:

نحو: جاء زيد رأسه مرفوع. ومنه قوله تعالى: **(وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ)** فالهاء في (رأسه) والواو في (يبكون) هما الرابطان.

ب- الـــواو

وهي الواو التي تسمى واو الحال، ولتمييزها عن غيرها يوضع بدلاً منها (إذ)، فإن تم المعنى فهي واو الحال، نحو: جاء زيد ومحمد مشغول، بتقدير جاء زيد إذ محمد مشغول. وهذه الواو لها أحكام، وكما يأتي:

١- **امتناع اقتران جملة الحال بالواو:** وهذا الحكم له مواضع، وكما يأتي:

١- أ- إذا وقعت بعد عاطف: نحو قوله تعالى: **(فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ)**، فجملة (هم قائلون) في محل نصب حال، وامتنع دخول الواو لوجود (أو)

١- ب- إذا كانت جملة الحال فعلية، فعلها ماضٍ مسبوق بـ (إلا): نحو قوله تعالى: **(وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ)**.

١- ج- إذا كانت جملة الحال فعلية، فعلها ماضٍ مسبوق بـ(أو)، كقوله:

كنْ للخليلِ نصيراً جارَ أوعَدَلا ولا تَشُحَّ عليه جادَ أو بَخِلا

١- د- إذا كان فعلها مضارعاً مثبتاً غير مقترن بقد:

نحو قوله تعالى: **(وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ)**، فجملة: (تستكثر) في محل نصب حال، فإذا اقترن المضارع بقد وجب اقترانه بـ (الواو) كقوله تعالى: **(لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ)**

ا–هـ– إذا كان فعلها مضارعاً منفياً بـ (ما)، أو بـ (لا)، نحو قوله:

كَأنّها يومَ صدّتْ ما تُكَلِّمُنا * ظَبْيٌ بِعَسْفانَ سَاجِي الطَّرْفِ مَطْروفِ**

وشاهد نفيها بـ (لا)قوله تعالى: **(مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ)**

فإن نفيت بـ (لم) جاز اقترانها، كقوله:

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إسْقاطَهُ * فَتَنَاوَلَتْهُ واتَّقَتْنَا بِاليدِ**

ومثله إذا نفيت بـ (لما)، نحو قوله:

إذا كُنْتَ مَأْكُولاً فَكُنْ خيرَ آكِلٍ * وإلّا فأدْرِكْنِي وَلَمّا أُمَزَّقِ**

ب– وجوب اقتران جملة الحال بالواو: وذلك في مواضع، وكما يأتي:

ب– ١– إذا كانت جملة الحال اسمية مجردة من ضمير يعود على صاحب الحال، نحو أجئت والناس نائمون، وكقوله تعالى:**(قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَاسِرُونَ)**

ب–٢– إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها مضارع مقترن بـ (قد)، نحو قوله تعالى:**(لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ)**.

ب– ٣– إذا كانت جملة الحال مصدرةً بضمير صاحبها:

وذلك نحو: جاء سعيد وهو راكب، وكقوله تعالى: **(لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى)**

ب- ٤- إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها ماضٍ وهي غير مشتملة على ضمير صاحبها، وهي إما منفية نحو: جئت وما طلعت الشمس، أو مثبتة، نحو: جئت وقد طلعت الشمس، وهنا وجب في المثبتة (قد) مع الواو.

ج- جواز اقتران الواو بجملة الحال:

ومواضع هذا الجواز ما لم يذكر في مواضع منعها ووجوبها.

شبه الجملة الواقعة حالاً:

على الرغم من أن كثيراً من النحاة ينصون على أن لشبه الجملة ما للجملة من مواضع إعرابية، إلا أن جمهور البصريين يقولون بأن شبه الجملة متعلقة بمحذوف ذلك الموضع، فهم عند مجيئها في محل نصب (حال) يقولون هي متعلقة بمحذوف الحال، ففي نحو: (جاء زيد على دابة) يقولون الجار والمجرور متعلق بمحذوف الحال تقديره: (راكباً)، وغيرهم يقولون إن الجار والمجرور والظرف هو الحال، وهو الأولى ابتعاداً عن التقدير، فضلا عن صحة مجيئه جواباً لـ (كيف)، ومن ذلك قوله تعالى : **(فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)**، فالجار والمجرور في محل نصب حال.

الاستثناء

أسلوب يترتب على استخدامه إخراج جزء من كل في معنى معين، ويسمى المخرج بالمستثنى، أما الكل فيسمى بالمستثنى منه، وبحث موضوع الاستثناء مع المنصوبات يأتي من مجيء المستثنى منصوباً في بعض أحواله. وفي ناصبه خلاف، فمن النحويين من يقول: إن الناصب للمستثنى هو(إلا) نفسها، ومنهم من يقول إن الناصب هو فعل محذوف دلت (إلا) عليه، ومنهم

من يقول: إن ناصبة ما قبل (إلا) وهي واسطة لوقوعه على المستثنى، ومنهم من يقول: إن ناصبة ما قبل (إلا) أيضاً وليس لـ (إلا) أثر أو واسطة، والراجح هو المذهب الثاني القائل بنصبه بفعل محذوف دلت (إلا) عليه، ولجملة الاستثناء ثلاثة أركان، وهي المستثنى منه والمستثنى وأداة الاستثناء. للاستثناء ثلاثة أنواع:

الاستثناء المتصل: المستثنى والمستثنى منه من جنس واحد نحو: جاء الطلاب إلا زيداً.

الاستثناء المنقطع: المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، نحو: جاء الطالب إلا كتبه.

الاستثناء المفرغ: ان الكلام فيه منفيا وقد حذف فيه المستثنى منه، نحو:ما جاء إلا زيد.

أحكام ما بعد إلا:

أ- في الاستثناء المتصل: للاسم الواقع بعد إلا في هذا النوع أحكام، وكما يأتي:

١- وجوب النصب على الاستثناء:

وهذا الوجوب يلزم إذا كان الكلام مثبتاً وكان المستثنى منه موجوداً،نحو:جاء القوم إلا زيداً، فـ (زيداً) مستثنى منصوب وجوباً، و(إلا) أداة استثناء.

٢- جواز الأمرين: والأمران هما: جواز النصب على الاستثناء، والإتباع على البدلية، أي أن ما بعد إلا يجعل بدلاً مما قبلها،وهذا الحكم يطرأ على ما بعد (إلا) إذا كان الكلام منفياً وكان المستثنى منه موجودا، نحو:ما جاء القوم إلا زيداً وإلا زيدٌ، فبنصب ما بعد (إلا)في هذه الجملة جعل مستثنى منصوباً ونصبه جائز،و(إلا): أداة استثناء، وبرفعه جعل بدلاً من(القوم) المرفوع على أنه فاعل، و(إلا) تكون هنا أداة استثناء ملغاة، ومثله: ما جاز فيه الجر والنصب،نحو قولك: ما سلمت على أحد إلا زيداً أو زيدٍ،وقولك:(لا تضرب أحداً إلا زيداً) الذي جاز فيه النصب على الاستثناء والإتباع على البدلية.

ب- في الاستثناء المنقطع:

الراجح في الاسم الواقع بعد (إلا) في هذا النوع من الاستثناء وجوب النصب على عده مستثنى، وهذا الحكم و له واجب لا فرق بين مجيء الكلام مثبتاً أو مجيئه

منفياً، نحو: جاء القوم إلا أمتعتهم، ونحو: ما جاء الطلاب إلا كتبهم، وخالف في ذلك بنو تميم، فهم يجيزون في الاسم الذي بعد (إلا) في هذا النوع: الإتباع على البدلية، وهذا الجواز مقيد عندهم بالكلام المنفي، ففي المنفي يجوز عندهم أن تقول:

ما جاء القوم إلا أمتعتُهم، برفع(أمتعتهم) على أنها بدل من القوم، أما إذا كان الكلام مثبتاً فنصب ما بعد إلا واجب عندهم أيضاً. ومن شواهد جواز الإتباع قوله:

وَبَلْدَةٍ ليس بها أَنِيسُ إلّا اليَعَافِيرُ وإلّا الْعِيسُ

ج- الاستثناء المفرغ:

وسمي بالمفرغ لأن المستثنى منه يكون فيه محذوفاً، وهو نوع يكون الكلام فيه منفياً، أما إعراب الاسم الذي يقع بعد (إلا) فيكون بحسب موقعه في الجملة، وتكون (إلا) أداة حصر، نحو: ما جاء إلا زيدٌ، وما أكرمت إلا زيداً وما سلمت إلا على زيدٍ، ومنه قوله تعالى:(**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ**)، فـ (محمد) مبتدأ مرفوع، و(إلا) أداة حصر، و(رسول) خبر مرفوع.

والقول بأنه لايقع إلا في الكلام المنفي فيه إشارة إلى ما أجازه ابن الحاجب في المثبت وهو نادر،وقد قيده بمجيء الاسم الواقع بعد (إلا) فضلة وحصول فائدة، نحو:قرأت إلا يوم الجمعة.

تكرار(إلا):

أولاً:تكرار(إلا) للتوكيد: وذلك يقع في وجهين:

أ. في البدل:

وذلك نحو قولك: ما مررت بأحد إلا زيدٍ إلا أخيك، فـ (أخيك) يعرب بدلاً من (زيد)، والتقدير: ما مررت بأحد إلا زيدٍ أخيك، و(إلا) للتوكيد، وليست للاستثناء.

ب . في العطف:

وذلك نحو: قام الطلاب إلا زيداً وإلا محمداً، والتقدير: إلا زيداً ومحمداً،و(إلا) للتوكيد، ومنه قوله:

هل الدَّهرُ إلا ليلةٌ ونهارُها وإلا طلوعُ الشمسِ ثُمَّ غِيابُهَا

فـ (ليلة): خبر، لأن(إلا) التي قبلها أداة حصر، و(نهارها): معطوف على(ليلة)مرفوع، و(إلا)للتوكيد، و(طلوع)معطوف على (نهارها)مرفوع.

ثانياً: تكرار إلا لغير التوكيد: وهذا يبحث كما يأتي:

أ. إذا كان الاستثناء مفرغاً:

وذلك نحو: ما قام إلا زيد إلا محمداً إلا علياً، فيشغل العامل بواحد من المذكورين بعد (إلا) المكررة وينصب الباقي، وتحديد ما يشغل العامل ليس واجباً بأحدها، فيجوز قولك: ما قام إلا زيداً إلا محمدٌ إلا علياً،برفع (محمد)، و(إلا) مع المشغول تكون أداة حصر، لكنها مع غيره تكون أداة استثناء.

ب . إذا كان الاستثناء غير مفرغ: وحكم (إلا) يحدده أمران، بيانهما كما يأتي:

١. إذا كانت المستثنيات مقدمة على المستثنى منه: وجب نصبها جميعاً سواء أكان الكلام مثبتاً، نحو: جاء إلا زيداً إلا محمداً إلا علياً الطلابُ، أم كان الكلام منفياً،نحو: ما جاء إلا زيداً إلا محمداً إلا علياً الطلاب، و(إلا)أداة استثناء مع الجميع.

٢ـ إذا لم تقدم المستثنيات على المستثنى منه: فالحكم يتوقف على أحد أمرين:

أـ فإذا كان الكلام مثبتاً: وجب نصب الجميع، نحو: قام الطلاب إلا زيداً إلا محمداً إلا علياً. و(إلا) أداة استثناء مع الجميع. وهو حكم ما بعد (إلا) في الكلام المثبت من غير تكرار.

ب . أما إذا كان الكلام منفياً: فيجوز في واحد منها حكم ما بعد (إلا) غير المكررة مع الكلام المنفي وينصب الباقي وجوباً، أي يجوز في واحد النصب على الاستثناء جوازاً أو الإتباع على البدلية، وأما الباقي فنصبها واجب على الاستثناء، نحو: ما قام أحد إلا زيداً إلا محمداً إلا علياً، فـ (زيداً) يجوز فيه النصب على الاستثناء، وتكون(إلا)أداة استثناء عاملة، كما يجوز فيه الرفع بجعله بدلاً من(أحد) المرفوعة وعندها تكون (إلا)أداة استثناء ملغاة، أما(محمداً) و(علياً) فيجب نصبهما على الاستثناء وتكون (إلا) أداة له.

أسماء الاستثناء:

للاستثناء اسمان ينوبان عن (إلا)، وهما (غير) و(سوى)، وبسبب نيابتهما عنها، فإن الاسمين يأخذان إعراب الاسم الذي يقع بعد (إلا) قبل استبدالها بهما، ويضاف هذا الاسم إليهما وجوباً، ففي الاستثناء المتصل في الكلام المثبت تعرب (غير) و(سوى) مستثنى منصوباً وجوباً، نحو: (جاء الطلاب سوى زيدٍ)، وإذا كان منفياً يجوز في (غير) و(سوى) الأمران، نحو: (ما جاء الطلاب غير زيد)، برفع (غير)على البدلية وبنصبها على إنها مستثنى منصوب جوازاً، أما في الاستثناء المنقطع فيجب نصبها على الاستثناء عن الجميع سواء أكان الكلام مثبتاً أو منفياً، وأجازت تميم إذا كان الكلام منفياً إتباعهما على البدلية مع جواز نصبهما على الاستثناء، نحو:ما جاء من الطلاب غيرِ َ كتبهم، بجر(غير)على البدلية وبنصبها على الاستثناء جوازاً.

ملاحظة:

تختلف (سوى)عن (غير) في إعرابها عند سيبويه والفراء وغيرهما، فإذا عرفت أن الراجح اتفاقهما في الإعراب فإن (سوى) عندهما لا تعرب إلا ظرفاً منصوباً، فإذا خرجت عن الظرفية فهذا من ضرورة الشعر.

لكن ترجيح اتفاقها مع (غير) في الإعراب يأتي من كثرة شواهد مجيئها **مرفوعة** كقول الشاعر:

وإذا تُبَاعُ كَريمةٌ أوْ تُشْتَرَى فَسِواكَ بَائِعُها وَأنْتَ الْمُشْتَرِي

ومجرورة، كقوله صلى الله عليه وسلم **(دَعَوْتُ ربِّي ألاَّ يُسَلِّطَ على أُمَّتي عَدُوّاً مِنْ سِوَى أَنْفُسِها)** وقد جاءت **منصوبة**، وليست بظرف بل اسما لـ (إنّ)كقوله:

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وإنَّ سِواكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

أفعال الاستثناء: هنا أفعال يستثنى بها، وبيانها كما يأتي:

أـ (ليس): نحو:جاء الطلاب ليس زيداً، و(زيداً) منصوب على إنه خبر (ليس)التي حذف اسمها وجوباً،والتقدير: ليس بعضهم زيداً.

ب . (لا يكون): وهي صيغة لا يعطي غيرها معنى الاستثناء، أي لا يستثنى بـ (كان)و(يكون) المنفيين بغير صيغة المضارع للمفرد الغائب، فلا تقول جاء الطلاب فلا تكون أنت، أو لا كنت أنت. والوارد في لسان العرب فقط هو نحو: جاء الطلاب لا يكون زيداً، و(زيداً)خبر لـ (يكون) منصوب واسمها محذوف تقديره (بعضهم)، ومما تجد الإشارة إليه أنَّ (يكون) لا تستخدم معه في الاستثناء أداة نفي أخرى غير (لا)، نحو: لم، ولن، وما، وغيرها.

ج . (خلا)و(عدا)و(حاشا):

تتفق هذه الأفعال في الأحكام إذا ما جيء بها للاستثناء، وكما يأتي :

١. جواز استعمالها حروف جر وأفعالاً ماضيه :

وهذا حكمها إذا لم تسبق بـ(ما) المصدرية، نحو: جاء الطلاب خلا وعدا وحشا زيدٍ وزيداً، والاسم المجرور بعدها مجرور بها لاستعمالها حرف جر، أما المنصوب فهو مفعول به لها، لكونها أفعالاً ماضية مبنية على الفتح المقدر الذي منع من ظهوره التعذر، والفاعل فيها ضمير مستتر.

٢. وجوب نصب الاسم بعدها :

وهو الحكم الذي يلزم فيما بعدها إذا سبقت بـ (ما) المصدرية، إذ لا يجوزعدها حروف جر في هذه الحالة،وذلك نحو:جاء الطلاب ماعدا ماخلا ماحاشا زيداً و(زيداً): مفعول به لهذه الأفعال وفاعلها ضمير مستتر، ووجوب النصب هو المشهور، وخالف الكسائي ذلك فأجاز الجر بهذه الأفعال وإن سبقت بـ(ما) لكنه جعل(ما) زائدة وليست مصدرية.

ملاحظة:

للنحاة في (حاشا) في استعمالها فعلا وفي دخول (ما) عليها كلام، فمنهم من قيدها بكونها حرف جر، ومنهم من أجاز استعمالها فعلا لكنه لم يجز دخول (ما) عليها. وإن كان استخدامها فعلا، ودخول (ما) عليها يعد من القليل، لكن الفصحاء من العرب أجازوا في أقوالهم ذلك فيها، فمن شواهد استعمالها فعلا قول الشاعر:

حاشا قريشا فإنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ * على البَرِيَةِ بِالإسْلامِ والدِّينِ**

ومن شواهد نصب ما بعدها ودخول (ما) عليها قول الشاعر:

رأيتُ النّاسَ ماحاشا قُرَيْشاً * فإنّا نحنُ أفْضَلُهُمْ فِعَالًا.**

التمييز: هو: كل اسم نكرة متضمن معنى من لبيان ما قبله من إجمال.

ما يختلف به التمييز عن غيره:

التمييز منصوب من المنصوبات، والمنصوبات التي يشترك معها اثنان:

١- الحال: ويلتقي مع الحال في النصب والتنكير، إلا أن ما يختلف فيه التمييز عن الحال كونه يبن معنى (في)، أما التمييز فهو بمعنى(من)، فتقول عندي متر قماشًا، أي: متر من قماش، وطاب زيد نفسًا، أي: طاب زيد من جهة نفسه، واشتريت عشرين كتابًا، أي: من الكتب.

٢- اسم (لا) النافية للجنس: وما يشترك معه التمييز أن اسم (لا) هذه متضمن معنى (من)؛ لأن (لا) النافية للجنس يجاب بها عن سؤال يجب أن يحوي على (من) الاستغراقية، نحو: هل من رجل في الدار، فيجاب: لا رجلَ في الدار، ببناء (رجل) على الفتح في محل نصب اسم (لا)، والتقدير: لا من رجل في الدار، والذي يختلفان فيه هو ما ورد في تعريف التمييز أنه لبيان

ما قبله من إجمال، واسم لا التي لنفي الجنس يبين معنى (من) لكنه لايبين ما قبله، نحو: عندي عشرون درهما، ف(درهما) بينت الإجمال الذي الذي في (عشرون) وفسرته؛ ولهذا يُسمّى تمييزاً ومُميّزاً، وتفسيراً ومُفسّراً، وتبييناً ومُبيّناً.

نوعا التمييز:

نوعا التمييز هما المبين إجمال ذات والمبين إجمال نسبة، وبيانهما كما يأتي:

- تمييز الذات:

أو المبين إجمال الذات، ويسمى تمييز (المفرد) أيضًا، وهو يشمل مايأتي:

١- الواقع بعد المقادير: وهي المساحات نحو: له شبر أرضا، أو مترٌ قماشًا.

٢- الواقع بعد المكيلات: نحو له كيسٌ قمحًا، وجرةٌ ماءً

٣- الواقع بعد الموزونات، نحو: له طُنٌّ عسلا أو تمرا

٤- الواقع بعد الأعداد، نحو: عندي عشرون درهما.

٢- تمييز النسبة:

أو المبين إجمال النسبة، ويسمى تمييز (الجملة)، وسمي بذلك لأنه يفسر الجملة المبهمة النسبة، وهو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول نحو طاب زيدٌ نفسا، ومثله {اشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبًا}، وغرستُ الأرضَ شجرًا ، ومثله {وَفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُونًا}، فـ(نفسا): تمييز منقول من الفاعل،

والأصل: طابت نفسُ زيدٍ، وشجرا منقول من المفعول، والأصل: غرستُ شجرَ الأرضِ، فبين (نفسا) الفاعل الذي تعلق به الفعل وبين (شجرا) المفعول الذي تعلق به الفعل. ويدخل تحت هذا النوع من التمييز أيضا ما يأتي:

١- التمييز الواقع بعد اسم التفضيل:

وهو نحو قولك: (ابوك أكرم نفسًا) وكقوله تعالى: (أنا أكثرُ منك مالًا).

- التمييز الواقع بعد ما دل على تعجب:

وذلك نحو قولك: ما أحسن زيدًا رجلا، وأكرم بأبي بكر أبا، ولله درك عالما، وحسبك بزيد رجلا، وكفى به عالما

الناصب للتمييز:

الناصب لتمييز الذات ما فسره من المقادير والمكيلات والموزونات والأعداد، ففي نحو: (عندي ذراعٌ حريرًا)، (حريرًا) تمييز منصوب، وناصبه (ذراع).

أما الناصب لتمييز النسبة فهو العامل الذي قبله، ففي نحو: (طاب زيد قلبًا)، (قلبا): تمييز منصوب، والناصب له: (طاب).

التمييز بين النصب والجر بالإضافة، أو بمن:

أ-ما يجوز نصبه على التمييز وجره على الإضافة:

وهذا الحكم يشمل كل أنواع تمييز الذات إلا العدد؛ فيجوز في تمييز المقادير والموزونات والمكيلات النصب والجر، فيجوز أن تقول: عندي شبرٌ حريرًا، بنصب (حريرا) على التمييز، كما يجوز أن تقول: عندي شبرُ حريرٍ، بإضافة (حريرٍ) إلى (شبر)، ومثله: (اشتريت طنًّا قمحًا، أو طنَّ قمحٍ) وأما العدد فقد استثني لأن له أحكامًا خاصة به ستذكر في محلها إن شاء الله.

ب-ما يجب نصبه على التمييز: وهذا يشمل ما يأتي:

١- التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل (اسم التفضيل) إن كان فاعلا في المعنى، والمقصود بكونه فاعلا في المعنى أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفعل التفضيل فعلا، نحو أنت أعلى منزلا وأكثر مالا ف منزلا ومالا يجب نصبهما إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلا؛ فتقول أنت علا منزلُك وكثر مالُك.

٢- إذا كان اللفظ الدال على المقادير والموزونات والمكيلات مضافا إلى غير التمييز، نحو:)عندي نصف طُنٍّ قمحًا)، فلفظ (طن) أضيف إلى (نصف)، فلزم

نصب (قمحا) على التمييز، ونحو: (اشتريت نصف مترٍ حريرا)، ومنه قوله تعالى: {فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الأَرْضِ ذَهَباً}.

٣- إذا أضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز، وذلك نحو: (أنت أفضلُ الناسِ رجلًا)، فهنا لا ينظر للتمييز هل كان بمعنى الفاعل أو لم يكن، لكون اسم التفضيل مضافا إلى غير التمييز؛ فـ (رجلا) منصوب على التمييز وجوبا.

ج- التمييز الذي يلزم جره بالإضافة:

وهو التمييز الذي يقع بعد فعل التفضيل ولم يكن فاعلا في المعنى كما ذكر في حالة وجوب نصبه، ومثال ما ليس بفاعل في المعنى (زيدٌ أفضلُ رجلٍ وهندُ أفضلُ امرأةٍ).

د- التمييز الذي يجوز جره بحرف الجر (من):

يجوز جر التمييز بـ(من) إن لم يكن فاعلا في المعنى ولا تمييزا لعدد فتقول: عندي شبرٌ من أرضٍ، وطنٌّ من برٍ ومنوانِ من عسلٍ وتمرٍ وغرستُ الأرضَ من شجرٍ، ولا تقول في (طاب زيدٌ نفسا): (طاب زيدٌ من نفس)؛ لأن (نفسا) تمييز بمعنى الفاعل، ولا تقول في (عندي عشرون درهما): (عندي عشرون من درهم)؛ لأن (درهما) تمييز للعدد (عشرون).

تقديم التمييز على عامله:

النحاة في تقديم التمييز على العامل مذهبان:

١- مذهب المانعين مطلقا:

ويتزعم هذا المذهب سيبويه- رحمه الله- وجمهور النحويين؛ إذ لا يجوز عندهم تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفا أو غير متصرف فلا تقول: نفسا طاب زيد، ولا عندي درهما عشرون. أو درهما عندي عشرون.

ب – مذهب المجوزين بشروط:

وأصحاب هذا المذهب الكسائي والمازني والمبرد وابن مالك في أحد رأيين له؛ فهم يجيزون تقديم التمييز على عامله بشرط أن يكون العامل متصرفا؛ فتقول: نفسا طاب زيد، وشيبا اشتعل رأسي ومنه قوله:

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها؟ ... وما كانَ نفسًا بالفراقِ تطيبُ

ومنه قوله:

ضيَّعتُ حَزمِيَ في إبْعادِيَ الأمَلا ... وما ارْعَويْتُ وشيْبًا رأسِيَ اشْتعَلا

لكن أصحاب هذا المذهب يتفقون مع أصحاب المذهب الأول في منع تقديم التمييز على صاحبه في مواضع، وهي:

١- إذا كان العامل فعلا غير متصرف، نحو: ما أحسن زيدا رجلا،

٢- إذا كان العامل ليس فعلا، نحو: عندي عشرون درهما.

٣- أن يكون العامل متصرفا لكنه بمعنى فعل غير متصرف، وذلك نحو: (كفى بزيد رجلا)؛ فلا يجوز تقديم (رجلا) على (كفى) وإن كان فعلا متصرفا؛ لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولك: كفى بزيد رجلا: ما أكفاه رجلا، و(أكفى) فعل تعجب، وأفعال التعجب ليست متصرفة

نصب التمييز وجره

التمييز بين النصب والجر بالإضافة، أو بمن:

أ- ما يجوز نصبه على التمييز وجره على الإضافة:

وهذا الحكم يشمل كل أنواع تمييز الذات إلا العدد؛ فيجوز في تمييز المقادير والموزونات والمكيلات النصب والجر، فيجوز أن تقول: عندي شبرٌ حريرًا، بنصب (حريرا) على التمييز، كما يجوز أن تقول: عندي شبرُ حريرٍ، بإضافة (حريرٍ) إلى (شبر)، ومثله: (اشتريت طنًّا قمحًا، أو طنَّ قمحٍ) وأما العدد فقد استثني لأن له أحكامًا خاصة به ستذكر في محلها إن شاء الله.

ب- ما يجب نصبه على التمييز: وهذا يشمل ما يأتي:

١ -التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل (اسم التفضيل) إن كان فاعلا في المعنى، والمقصود بكونه فاعلا في المعنى أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفعل التفضيل فعلا، نحو أنت أعلى منزلا وأكثر مالا ف منزلا ومالا يجب نصبهما إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلا؛ فتقول أنت علا منزلُك وكثر مالُك.

٢ -إذا كان اللفظ الدال على المقادير والموزونات والمكيلات مضافا إلى غير التمييز، نحو: (عندي نصف طُنٍّ قمحًا)، فلفظ (طن) أضيف إلى (نصف)، فلزم نصب (قمحا) على التمييز، ونحو: (اشتريت نصف مترٍ حريرا)، ومنه قوله تعالى: {فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الأَرْضِ ذَهَباً}.

٣ -إذا أضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز، وذلك نحو: (أنت أفضلُ الناسِ رجلًا)، فهنا لا ينظر للتمييز هل كان بمعنى الفاعل أو لم يكن، لكون اسم التفضيل مضافا إلى غير التمييز؛ ف (رجلا) منصوب على التمييز وجوبا.

ج- التمييز الذي يلزم جره بالإضافة:

وهو التمييز الذي يقع بعد فعل التفضيل ولم يكن فاعلا في المعنى كما ذكر في حالة وجوب نصبه، ومثال ما ليس بفاعل في المعنى (زيدٌ أفضلُ رجلٍ وهندُ أفضلُ امرأةٍ).

د- التمييز الذي يجوز جره بحرف الجر (من):

يجوز جر التمييز بـ(من) إن لم يكن فاعلا في المعنى ولا تمييزا لعدد فتقول: عندي شبرٌ من أرضٍ، وطنٌّ من برٍ ومنوانٍ من عسلٍ وتمرٍ وغرستُ الأرضَ من شجرٍ، ولا تقول في (طاب زيدٌ نفسا): (طاب زيدٌ من نفس)؛ لأن (نفسا) تمييز

بمعنى الفاعل، ولا تقول في (عندي عشرون درهما): (عندي عشرون من درهم)؛ لأن (درهما) تمييز للعدد (عشرون).

تقديم التمييز على عامله:

النحاة في تقديم التمييز على العامل مذهبان:

أ -مذهب المانعين مطلقا:

ويتزعم هذا المذهب سيبويه- رحمه الله- وجمهور النحويين؛ إذ لا يجوز عندهم تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفا أو غير متصرف فلا تقول: نفسا طاب زيد، ولا عندي درهما عشرون. أو درهما عندي عشرون.

ب – مذهب المجوزين بشروط:

وأصحاب هذا المذهب الكسائي والمازني والمبرد وابن مالك في أحد رأيين له؛ فهم يجيزون تقديم التمييز على عامله بشرط أن يكون العامل متصرفا؛ فتقول: نفسا طاب زيد، وشيبا اشتعل رأسي ومنه قوله:

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها؟ ... وما كانَ نفسًا بالفراقِ تطيبُ

ومنه قوله:

ضيَّعتُ حَزمِيَ في إبْعادِيَ الأمَلا ... وما ارْعَويْتُ وشيْبًا رأسِيَ اشْتعَلا

لكن أصحاب هذا المذهب يتفقون مع أصحاب المذهب الأول في منع تقديم التمييز على صاحبه في مواضع، وهي:

١ إذا كان العامل فعلا غير متصرف، نحو: ما أحسن زيدا رجلا،

٢ إذا كان العامل ليس فعلا، نحو: عندي عشرون درهما.

٣ -أن يكون العامل متصرفا لكنه بمعنى فعل غير متصرف، وذلك نحو: (كفى بزيد رجلا)؛ فلا يجوز تقديم (رجلا) على (كفى) وإن كان فعلا متصرفا؛ لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولك: كفى بزيد رجلا: ما أكفاه رجلا، و(أكفى) فعل تعجب، وأفعال التعجب ليست متصرفة.